

عبد اللّهيّف بوحموش
عميد للشرطة ممتاز أسبق

دليل الشرطة القضائية في تحرير المحاضر وتوثيق المساطر

- قانون جنائي خاص - قانون جنائي عام - نصوص جنائية خاصة

- مساطر عملية لقضايا جنائية

- القتل العمد، الضرب والجرح، السرقة، خيانة الأمانة النصب

- إنابة قضائية أجنبية باللغة الفرنسية



الطبعة الثامنة

2025

فهرس

5 تقديم

7 مقدمة الطبعة الثانية

الكتاب الأول

9 < القانون الجنائي العام

10 < الجريمة وأركانها

15 < المحاولة

18 < المشاركة

21 < المساهمة

23 < ترتيب الجرائم

28 < المسؤولية الجنائية

37 < الأسباب المبررة

46 < ظروف التشديد والعود

49 < جدول خاص بحالات العود

51 < دور ضباط الشرطة القضائية في إثبات العود والتعود

53 < العقوبات والتدابير الوقائية

62 < أسباب انقضاء العقوبات والإعفاء منها وإيقاف تنفيذها

الكتاب الثاني

70 < مقدمة لدراسة المسطرة الجنائية الخاصة بالشرطة القضائية

72 < الإجراءات الجنائية

74	البحث عن الحجج
77	الدعوى
84	النيابة العامة
90	الشرطة القضائية
99	التلبس بالجريمة
118	البحث التمهيدي أو البحث المقيد
121	التحقيق الإعدادي
130	الإنبابة القضائية
139	الأوامر القضائية
142	المشاهدات
161	التفتيش والحجز
176	الحراسة النظرية
190	المحضر
209	الشكاية والوشاية والاستماع والاستنطاق
219	المواجهات
222	التقارير
229	تكييف الأفعال الإجرامية

الكتاب الثالث

❖ الملف الأول:

231	ملف الاعتداءات ضد الأشخاص
233	- أولا: الإيذاء والعنف والضرب والجرح
269	- ثانيا: القتل

❖ الملف الثاني:

- أولاً: السرقات 371
- ثانياً: النصب 419
- ثالثاً: إصدار الشيك 437
- رابعاً: خيانة الأمانة 453

❖ الملف الثالث: جرائم الاعتداء على الأعراض

- أولاً: الاغتصاب 471
- ثانياً: هتك العرض والخصاء 489
- ثالثاً: الخيانة الزوجية 507
- رابعاً: الفساد 523

❖ الملف الرابع:

- المخدرات 549

❖ الملف الخامس:

- نماذج مختلفة 573

ملاحظة :

لقد تعتمد المؤلف أن يورد أسماء تتعلق بأشخاص متورطين في القضايا النموذجية. وهذه الأسماء استنبطها من خياله لتكون ملائمة لما هو عليه الأمر في مفوضيات الشرطة، فإن حصل أن تعلقت بأشخاص حقيقين فذلك ليس إلا مجرد صدفة

هذا الكتاب



قد يكون محتوى هذا الكتاب من الدراسات الأولى التي تم إعدادها في المغرب باللغة العربية في مجال الشرطة القضائية. فمن هو كاتبه وما هي مؤهلاته وما هو مساره المهني الذي أهله لإعداد مؤلف من هذا الحجم ؟

يعتبر عميد الشرطة الممتاز - الأسبق - عبد اللطيف بوحوش من الأوائل الذين انخرطوا في أسلاك الأمن الوطني وتقلد عدة مناصب ومسؤوليات على مستوى أقسام ومصالح أهله ليتولى مهمة تكوين أجيال من عمداء الشرطة وضباطها من سنة 1975 إلى سنة 1997 فكان بذلك من رعييل المسؤولين الذين أرسوا قواعد تلقين مادة "الشرطة القضائية" في مختلف مدارس التكوين ثم بالمعهد الملكي للشرطة منذ تأسيسه قبل 46 سنة معتمدا في ذلك على الوسائل العصرية في التعليم، ومرتكزا على ملفات التدريس التي تضمنت، وقتذاك، قضايا ملموسة جعلها دعامة في الدروس التطبيقية المتعلقة بتحرير المحاضر وتوثيق المساطر، بعدما أقدم على تعريبها من اللغة الفرنسية. كما أنه منذ سنة 2005 صار متعاوناً مع مختلف المعاهد والكلديات يلقي محاضرات عملية حول صناعة المحاضر.

وليس هذا الكتاب بداية أو نهاية وإنما هو بمثابة طريق معبدة للمرور منها قصد الوصول إلى اكتساب مهارات مهنية بواسطة التجارب الميدانية، وإذن فإنه ليس إلا مصباحاً ينير طريق المبتدئين ومساعداً لمن يريد الإطلاع على عمل الشرطة القضائية من محامين وقضاة ومهتمين بالميدان.

وقد قسم الكاتب مؤلفه إلى ثلاثة كتب، انصب الأول على دراسة مختصرة لقواعد القانون الجنائي كما ينبغي أن يأخذه بعين الاعتبار ضباط الشرطة القضائية، حيث تطرق إلى التعريف بالجريمة والمجرم والعقاب في الصفحات من 7 إلى 67، ليتقل إلى الكتاب الثاني الذي خصصه للإجراءات التي تدخل ضمن اختصاصات ضباط الشرطة القضائية وعلاقتهم بالنيابة العامة وقضاء التحقيق وكل ذلك بنظرة رجل الشرطة القضائية الممارس مما استغرق الصفحات من 68 إلى 226.

كما حظي الجانب التطبيقي لأعمال الشرطة القضائية من محاضر وتقارير في الكتاب الثالث بالنصيب الأوفر من الصفحة 226 إلى الصفحة 565 وذلك عبر عدة مساطر كاملة وضع لها سيناريوهات تضمنت نماذج المحاضر التي أجهد المؤلف نفسه في ابتداعها والتعليق عليها رغبة منه في أن يعطي لكل المهتمين بالميدان من رجال الشرطة والقضاء والمحامين والطلبة فكرة شاملة عما يجب أن تكون عليه المحاضر والتقارير في الحياة العملية. ولم يفت المؤلف في الكتاب الثالث أن يورد نماذج من التقارير التي يمكن أن يستأنس بها المترشحون لمباريات الشرطة الذين أفرد إليهم دراسة شاملة متعلقة بكيفية تحرير مسطرة كاملة في تخصص الشرطة القضائية.

أما المهتمون بتنفيذ الإنابات القضائية. فقد أفرد لهم المؤلف فصلاً من الكتاب "بالفرنسية" يمكن أن يستنير به المعنيون بتنفيذ هذه المهام طبقاً لاتفاقيات التعاون القضائي بين المملكة المغربية وبعض الدول الشقيقة والصديقة.

